كلمة الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

في منتدى عمان البيئة

10 يناير 2022م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، سيدنا محمد وعلى اله وصحبه اجمعين

معالي الدكتور / سعود بن حمود الحبسي الموقر

وزير الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه وراعي حفل افتتاح المنتدى

سعادة الدكتور/ عبدالله بن علي العمري المحترم

رئيس هيئة البيئة

سعادة الدكتور/ جمعة بن أحمد الكعبي

سفير مملكة البحرين المعتمد لدى سلطنة عمان

سعادة الأستاذ/ حاتم بن حمد الطائي

المدير العام لمؤسسة الرؤية للصحافة والنشر

أصحاب المعالي والسعادة

الأخوة والأخوات الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

يسرني ويشرفني أن أمثل الأمانة العامة لمجلس التعاون في منتدى عمان البيئي، وانتهز هذه المناسبة لأرفع باسم الأمانة العامة خالص الشكر والتقدير والامتنان **لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق آل سعيد سلطان عمان ـ يحفظه الله ويرعاه** ـ على ما تلقاه البيئة من اهتمام ورعاية من لدن جلالته، مع اخوانه أصحاب الجلالة والسمو قادة دول

مجلس التعاون - يحفظهم الله ويرعاهم - وتوجيهاتهم الكريمة تجاه التنمية المستدامة في دول مجلس التعاون.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير لمعالي الدكتور/ سعود بن حمود الحبسي، لرعاية معاليه لهذا المنتدى، والشكر والتقدير والامتنان الخاص لهيئة البيئة بسلطنة عمان، لدعوتها الأمانة العامة لهذا المنتدى الهام، وتنظيمها واستضافتها لورش العمل الخاصة بمعايير جودة الهواء المتعلقة بالغبار في دول مجلس التعاون ومنظمة الصحة العالمية، ليكون هذا المنتدى والورش المصاحبة له جمعاً يتدارس قضايا الأمن البيئي لغلافنا الجوي، ويتزامن مع يوم البيئة العماني الذي يصادف الثامن من يناير من كل عام.

كما انها مناسبة لتقديم خالص الشكر والتقدير لكافة المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية على التعاون والتجاوب مع هيئة البيئة بالسلطنة والأمانة العامة للمشاركة في هذا المنتدى وورش العمل، والشكر موصول للمؤسسات والشركات الراعية، والتي لا تبخل بدعمها ومساندتها للمشاريع الوطنية وخدمة المجتمع، وبخاصة في قضاياه البيئية الهامة.

صاحب المعالي راعي الحفل

أصحاب المعالي والسعادة

الاخوة والاخوات الكرام

لم يكن اهتمام قادة دول مجلس التعاون بالبيئة والتنوع الحيوي مرتهن بالوقت الحالي، فمنذ تأسيس مجلس التعاون، اعتمد القادة **السياسات والمبادئ العامة لحماية البيئة بدول مجلس التعاون**، وذلك في هذه

العاصمة الكريمة، مسقط الخير في القمة السادسة عام 1995م، والتي تعد بداية انطلاق العمل البيئي الخليجي المشترك، واستراتيجية العمل على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، كما اعتمدوا في نفس القمة خطة العمل التنفيذية لتلك السياسات، ووافقوا على تنفيذ العديد من المشاريع المرحلية من ضمنها حصر ومراجعة القوانين والأنظمة والمقاييس البيئية، والتي تتضمن مقاييس جودة الهواء الجوي.

استمر العمل البيئي المشترك منذ ذلك التاريخ، وعقدت لجنة أصحاب السمو والمعالي الوزراء المسؤولين عن شؤون البيئة بدول المجلس اجتماعاتها السنوية، وأقرت الكثير من القرارات والمشاريع البيئية والاتفاقيات، واصبح العمل البيئي منسقا بين دول المجلس، إلى أن جاءت مرحلة جديدة، تتطلب فيها تغيير مسار العمل البيئي بما يتوافق مع المتغيرات العالمية، وإقرار أهداف التنمية المستدامة 2030، فاتخذ المجلس الأعلى في القمة 40 قراراً باعتماد **"التوجهات البيئية في دول مجلس التعاون 2020: متطلبات الوضع البيئي الراهن"** ، وهذه التوجهات تعد سياسة خليجية موحدة تعتمد عليها دول المجلس لتواكب الوضع البيئي العالمي، وبالأخص في القضايا البيئية الخاصة بدول مجلس التعاون.

على الوجه الأخر، أقر أصحاب السمو والمعالي وزراء البيئة استراتيجية خمسية لعملهم البيئي المشترك، تناولت هذه الاستراتيجية العديد من المشاريع، من ضمنها المبادرة البيئية الخضراء، وتنفيذها بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، حيث تم تنفيذ أربعة مشاريع، من ضمنها دليل البيانات المتعلقة بنوعية الهواء بدول مجلس التعاون، والذي يهدف في

المساهمة في الإدارة الفعالة لمراقبة نوعية الهواء ووضع نموذج رياضي للتنبؤ بمستويات نوعية الهواء في دول المجلس.

لقد أعطت دول مجلس التعاون موضوع جودة الهواء اهتمام كبير لعلاقته بصحة الإنسان في هذه المنطقة، وتشير التقارير لدى منظمة الصحة العالمية والمنظمات الأممية الأخرى، مدى التطور والرعاية الصحية التي يلقاها الإنسان في دول المجلس، كما تشير لمدى الاهتمام والاستثمار بالإنسان كعنصر أساسي في التنمية، واخرها ما تضمنه تقارير البنك الدولي حول مؤشر الاستثمار في راس المال البشري، والذي اعتمد على معايير الصحة والتعليم، حيث صنفت دول المجلس في المراتب المتقدمة في هذه المؤشرات.

صاحب المعالي راعي الحفل

أصحاب المعالي والسعادة

الاخوة والاخوات الكرام

لا يخفى عليكم ما صدر من توجيهات أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس ـ يحفظهم الله ـ في القمة 42 الأخيرة بمدينة الرياض في الرابع عشر من ديسمبر 2021م، حيث رسمت هذه القمة طريقاً بيئيا للمرحلة القادمة لدول المجلس ، يتماشى مع التوجهات البيئية للعقد القادم، فقد وجّه القادة ـ يحفظهم الله ـ في هذه القمة على أهمية تعزيز التعاون المشترك وتنسيق الخطط التي تهدف الى تحقيق الاستدامة والتعامل مع التغير المناخي وآثاره، وتعزيز العمل المشترك بين دول المجلس لتطبيق نهج الاقتصاد الدائري للكربون والذي أطلقته المملكة العربية السعودية خلال رئاستها لمجموعة العشرين وتمت الموافقة عليه كاطار متكامل

وشامل لمعالجة التحديات المترتبة على انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري وادارتها من خلال التقنيات المتاحة والمبتكرة، ومتابعة تنفيذ مبادرات ومشاريع وآليات دول المجلس في هذا المجال، والتوجيه بوضع الآليات اللازمة لتحقيق أفضل النتائج بما يتعلّق بحماية البيئة، والاستفادة من مبادرة السعودية الخضراء ومبادرة الشرق الأوسط الأخضر، وتعزيز الجهود الخليجية المشتركة لمواجهة التحديات البيئية ورفع الغطاء النباتي وزيادة الاعتماد على التقنيات النظيفة لجميع مصادر الطاقة، ومكافحة التلوث والحفاظ على الحياة البيئية بكافة أشكالها، بما يحقق أفضل سبل العيش الكريم لشعوب هذه المنطقة.

إن هذه التوجيهات والقرارات السامية لقادة دول المجلس، تعد تكليف موجه لكافة اللجان الوزارية والهيئات والمؤسسات التي تعمل تحت مظلة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتعمل الأمانة العامة حالياً مع الدول الأعضاء على وضع الخطط التنفيذية والبرامج اللازمة لهذه التوجيهات السامية، ويعد هذا المنتدى الذي تنظمه وتستضيفه مشكورة هيئة البيئة بسلطنة عمان، محطة لتدارس أحد أهم مرتكزات العمل البيئي الخليجي المشترك في سياسات وتوجهات دول مجلس التعاون.

وفي الختام، أعاود تقديم خالص الشكر والتقدير لهيئة البيئة بسلطنة عمان وبالأخص لسعادة رئيس الهيئة الدكتور/ عبدالله بن على العمري، وكافة العاملين معه في الهيئة على جهودهم المخلصة وتعاونهم المثمر، وعلى تنظيمهم واستضافتهم لهذا المنتدى، والشكر مقدماً لكل المتحدثين والخبراء المشاركين

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.